جامعة بنها
كلية الحقوق
الدراسات العليا والبحوث

دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة الى دور البنوك التجارية المصرية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

اعداد الباحثة
شذا عبد الناصر حسن النجار
كلية الحقوق جامعة بنها

اشراف

الأستاذ الدكتور
عصام حسني محمد عبد الحليم
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
وكيل كلية الحقوق لشئون
الدراسات العليا والبحوث جامعة بنها

الأستاذ الدكتور
أحمـد مصطفـي معبـد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
والمالية العامة كليه الحقوق
جامعة بنـها

دور القطاع المصرفيِّ في تحقيق التنميةِ المُستدامة
مع الإشارة إلي دور البنوك التجارية المصرية

تمهيد وتقسيم :

تعتبرُ كفاءة القطاع الماليِّ والمصرفيِّ دعامةً أساسيةً لبناء أيِّ اقتصادٍ حرٍّ، وهو أمرٌ بديهيٌّ، حيث نجدُ أنَّ كفاءة القطاع المالي والمصرفي أمرًا يقوِّي من دعائم أيِّ دولة، ويدفعُ بها نحو عملية النمو الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، فإذا كانت الأسسُ في بناء هذا القطاع قويةً وقائمةً على التخطيط العلميِّ، وزاخرةً بالكفاءة والخبرة والثقة، فإن هذا القطاعَ يساهمُ في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات. فكفاءةُ المصارف والقطاعات المالية بشكل عام لها دورٌ فعَّالٌ في عملية النمو والتنمية على أساسٍ مُستدام، خصوصًا وأن القطاع المصرفيَّ يشكِّلُ المنصةَ التمويليةَ الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدولة، كما أنَّ المرحلةَ الراهنة تتطلبُ اليوم أكثرَ من أي يوم مضى فتحَ الأسواق، سواء أكانت محليةً أو دوليةً أمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف (١٠٩٠) .

كما أن قطاع البنوك له دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد المصري لما يقوم به من دور في تمويل التجارة العالمية والمشروعات الصغيرة بجانب دوره في التنمية المجتمعية. كما أن البنوك تعمل بكل وسعها علي تشجيع عملية تمويل المشروعات القومية، كالقروض التي تم جمعها مشاركة بين البنوك لقطاع الكهرباء والبترول وغيرها، كما أن الجهاز المصرفي أثبت قوته وصلابته خلال الفترات العصيبة التي مرت بها الدولة خلال الفترات الماضية، فالبنوك المصرية مستعدة لتمويل الشركات الاجنبية والمحلية.

بالإضافة إلي أن البنوك لديها القدرة على دراسة المشروعات المختلفة، فالبنوك المصرية تمتلك منظومات متكاملة لتمويل المشروعات المختلفة، سواء أكانت بالعملة الأجنبية الصعبة، أو العملة المصرية المحلية. ومن هنا سوف يتم تقسيم البحث كالتالي:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

المبحث الثاني : وظائف البنوك التجارية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثالث : الدورُ الاستثماريُّ والتنموي للبنوك التجارية.

المبحث الرابع :دورُ البنوكِ التجارية المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول

الائتمان المصرفي

يرتكز الائتمان المصرفي بصورة أساسية على الثقة، ويمكن القولُ بأن الائتمانَ هو علاقة بين طرفين، دائن ومدين، نتجت عن مبادلة قيمٍ آجلةٍ بقيمٍ عاجلةٍ. بمعنى أن الطرفَ الأولَ يقدمُ المالَ لكي يستعمله الطرفُ الثاني في المجال المتفقِ عليه، مقابلَ وعدٍ بالدفع في تاريخٍ معين. وبما أن محورَ الحديث في هذا المؤلَّفِ هو الائتمانُ المصرفيُّ، فإن الطرف المانحَ للائتمان في العلاقة السابقة سيكون مصرفًا (البنك) والذي يعتمد بشكل رئيسي في تمويل

(١٠٩٠) مرمر سليمان ويصا، آدبيات القطاع المالي، ودور البنوك وأهمية مقررات لجنة بازل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس ، كلية التجارة، ٢٠١٥م ، ص ١٨.

القروض على الودائع لديه. ويحقق البنك عائدًا من عملياته الائتمانية في شكل فرق بين الفوائد التي يدفعها عن الودائع والفوائد التي يحصل عليها من المستفيدين بالتسهيلات الائتمانية[١٠٩١] .

ولقد عرف القانونيون الائتمان بأنه: كل وفاء آجل لمبلغ من النقود [١٠٩٢] أما بالنسبة للاقتصاد فقد اقتصر على إطلاق مصطلح الائتمان على القروض حيث جاء في الموسوعة الاقتصادية ما نصه: "هذا المصطلح يعني بوجه عام منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، كما يعني حجم الائتمان: المقدار الكلي للقروض والسُلف التي يمنحها النظام المصرفي، وبطريقة مبسطة فإن الائتمان قدرة شخص على الحصول بطريق الاقتراض على الأموال التي يحتاج إليها في مزاولة نشاطه"[١٠٩٣].

وتعرف وظيفة الائتمان في المصرف بأنها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو علي أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر. [١٠٩٤] ومن هنا سوف نوضح بعد ذلك التمهيد القواعد التي تحكم الائتمان المتمثلة في اجراءات منح الائتمان المصرفي ومعايير منح الائتمان ، وذلك كالتالي :

المطلب الأول : اجراءات منح الائتمان المصرفي

المطلب الثاني : معايير منح الائتمان

المطلب الأول

إجراءات منح الائتمان المصرفي

قد يحتاج العميل إلى قدر من الأموال فيلجأ إلى التمويل عن طريق طلب الائتمان من البنك ليساعده في دفع عجلة نشاطه وتوفير السيولة اللازمة لذلك، وفي نفس الوقت فإن المصارف التجارية تسعى لزيادة توظيف الأموال المتاحة لديها بإقراضها إلى عملائها، وعند دراسة طلبات القروض تراعي عدة عوامل للوصول إلى قرار ائتماني سليم، يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية التي تتضمنها القروض المطلوبة، والتي تختلف من عميل لآخر، حيث يستعان بمجموعة من الإجراءات [١٠٩٥] منها:

(١٠٩١) عبد الحليم الشواربي ،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٩ م ، ص١٠.

(١٠٩٢) محمود سمير الشرقاوي، القانون التجاري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨١م ، ص٤٤.

(١٠٩٣) حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢م، ص٧، راشد البراوي، والموسوعة الاقتصادية: دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٧١ م، ص ١.

(١٠٩٤) حياة شحاته ، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة مصر، ١٩٩٩م ، ص١٠٤.

(١٠٩٥) صلاح الدين حمزة السيسي، ال مرجع السابق، ص١٧.

دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب بالحصول على قرض وفق النموذج المعد من قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلات شخصية مع العميل، للوقوف على الجوانب التي قد يغطيها طلب الائتمان.[١٠٩٦] وتحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها[١٠٩٧]. وكذلك الاستفسار عن مقدم الطلب: فتستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل [١٠٩٨]. بالإضافة إلي التفاوض مع العميل: فبعد التحليل الكمي لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن: تحديد مبلغ القرض [١٠٩٩].

المطلب الثاني

معاييرُ منح الائتمان

هناك عدة نماذج لمعايير منح الإئتمان، يعتمد عليها محللو ومانحو الإئتمان على مستوى الدول عند منح القروض، حيث يقوم المصرف كمانح للإئتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمُقْرِضٍ [١١٠٠]، وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة، بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الأخطاء، وتوفير المرونة الكافية [١١٠١]، وفيما يلي تحليلٌ لأحدث تلك النماذج: وهو نموذج الائتمان المعروف ب PRISM:

يعتبرُ هذا النموذجُ أحدثَ ما توصلتْ إليه الصناعةُ البنكيَّةُ في مجالِ التمويلِ الائتمانيِّ، وقراءةِ مستقبلِ الائتمان، وهو يعكسُ جوانبَ القوةِ لدى العميلِ، ويساعدُ إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياسٍ، تتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي:

أ- التصوُّرُ Perspective: ويُقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان، بمعنى القدرةِ على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل، والاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم. [١١٠٢]

(١٠٩٦) المرجع السابق، ص١٨.

(١٠٩٧) زكريا الدوري، يسرا السامرائي البنوك المركزية والسياسات النقدية ،ط ١ ، مجلد ١ ، دار اليازوري العلمية، الأردن ٢٠١٢م ص ٧٣.

(١٠٩٨) المرجع السابق ،ص ٧٤.

(١٠٩٩) محمد صالح الحناوي، وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ،الدار الجامعية ، مصر ١٩٩٨م ، ص٢٦١.

(١١٠٠) عبدالعزيز الدغيم، التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦م ، ص٤٠.

(١١٠١) عبد الغفار أبو قحف حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١ م، ص٤٢.

(١١٠٢) محمود محمد السيد إبراهيم، الإثار الاقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال علي القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه كلية التجارة، قسم الاقتصاد ، جامعة عبن شمس ٢٠١٥م ، ص٦٦.

ب- القدرة على السداد Repayment: ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها، وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن طريق توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته. (١١٠٣)

ج- الغاية من الائتمان Intention or purpose: ويقصد به تحديد الغاية من الائتمان المقدَّم للعميل، والتي تشكِّلُ الأساسَ لدراسةِ القطاع الموجَّهِ إليه الائتمان.(١١٠٤)

د- الضمانات Safeguards: ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك، والتي تشكِّلُ عنصرَ الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد، وقد تكون داخلية، حيث تعتمدُ على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروطٍ في عقد الإئتمان؛ لضمان السداد.

هـ- الإدارة Management: ويركز على تحليل النشاط الإداري للعميل، ويشتمل على العمليات: حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله، وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته، إضافة إلي الإدارة: حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل، والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام، وقدرة الإدارة على تنظيم العمل، والسير به نحو النجاح والنمو. (١١٠٥)

المبحث الثاني

وظائف البنوك التجارية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

للبنوك التجارية العديد من الوظائف التي تعمل علي تحقيق التنمية المستدامة وكذلك النمو الاقتصادي ، فمن الوظائف التقليدية للبنوك التجارية قبول الودائع حيث تعتبر الودائع هي أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية . كما تعتبر وظيفة منح القروض من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، وذلك لتأثيرها الكبير علي الاقتصاد القومي .وسنعرض لتلك الوظائف علي النحو التالي :

المطلب الأول: الودائع

المطلب الثاني: القروض

المطلب الأول

الودائع

(١١٠٣) د .السنوسى محمد الزوام ،أ .مختار محمد ابراهيم ورقة عمل بعنوان(إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية) مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادي العالمية على منظمات الإعمال(التحديات – الفرص – الآفاق) المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة١١ نوفمبر ٢٠٠٩م ،في الفترة من ١٠قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها ، ليبيا ، ص ١٨ .

(١١٠٤) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م ، ص ٣٣.

(١١٠٥) د .السنوسى محمد الزوام ،أ .مختار محمد ابراهيم، المرجع السابق ،ص ١٨

تعد الودائع بمثابة الدم الذي تعيش به المصارف عمومًا، والتجارية منها على وجه الخصوص؛ لذلك دأبت الجهات العاملة فيها وكذلك الجهات البحثية دومًا على البحث عن السبل التي تكفل التحليل الناجح لتلك الودائع، بما يؤدي إلى الوصول للمؤشرات الضرورية التي تخدمهم في العمليتين التخطيطية والرقابية عليها. وتشير أدبيات الموضوع إلى تعدد الآراء بخصوص المعايير التي تم اعتمادها في تحليل الودائع، حتى جاءت متفرقة بين عدة مواضيع عند استخدام النسب المالية المصرفية، أو عند استخدام أساليب التحليل الأخرى. ولذلك سنتناول في هذا المطلب تعريف الودائع وأنواعها ، ثم نعرض لحجم الودائع في مصر ، وذلك علي النحو التالي :

الفرع الأول : تعريف الودائع وأنواعها .

الفرع الثاني : حجم الودائع في مصر .

الفرع الأول

تعريف الودائع وأنواعها

يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يَدفع بمقتضاه المودِعُ مبلغًا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودِع عند الطلب، أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة[١١٠٦]. والوديعة المصرفية: هي عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغًا من النقود إلي البنك الذي يلتزم برده لدي الطلب، أو وفقا للشروط المتفق عليها، وتتميز الوديعة النقدية بخاصية جوهرية، هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة، ويكون له الحق في التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص، علي أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلي المودع [١١٠٧].

وتصنف الودائع بعدة تصنيفات، كل منها يهدف إلى هدف معين عند تحليلها، وأشهر تلك التصنيفات وأكثرها استخدامًا ذلك الذي يعتمد على معيار الأجل، وطريقة السحب، والذي تقسم بموجبة إلى:(١) الودائع التجارية، (٢) ودائع التوفير، (٣) الودائع لأجل[١١٠٨]. كما تصنف أيضًا وفقًا لمواعيد استحقاقها إلى:(١) الودائع الجارية وتحت الطلب(٢) الودائع الخاضعة لإشعار (٣) الودائع لأجل (٤) شهادات الإيداع المباعة (٥) ودائع البنوك (٦) ودائع التوفير (٧) الودائع المجمدة. وتقسم الودائع بحسب مصدرها إلى:(١) ودائع محلية (٢) ودائع أجنبية... وهناك تقسيم آخر للودائع بحسب منشئها إلى:(١) ودائع حقيقية (٢) ودائع مشتقة. وتصنف الودائع كذلك بحسب النشاط الاقتصادي للمودعين

(١١٠٦) د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتحاد القرارات، الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٣م، ص١٤٧.

(١١٠٧) مصطفي كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥م ، ص٦١

(١١٠٨) سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م ، ص ١٠٤.

إلى: (١) ودائع المنشآت التجارية (٢) ودائع المنشآت الزراعية (٣) ودائع المنشآت الخدمية (٤) ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين[١١٠٩].

الفرع الثاني

حجم الودائع في مصر

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره و إمكانية تحقيق أهدافه. وتعد نسبة اجمالي الودائع في مصر في تنامي مستمر فنجد أنه في عام ٢٠١١ م كان اجمالي الودائع ٩٥٧٠٣٧ مليون جنيه ، وفي عام ٢٠١٢م كان اجمالي الودائع ١١٨٦٩٨٥مليون جنيه ثم وصلت في عام ٢٠١٨م إلي ٣٥٥٣٦٣٤ مليون جنيه [١١١٠].

المطلب الثاني

القروض

يعتبر القرض البنكي فاعلية مصرفية غاية في الأهمية، ومن أكثر الفاعليات البنكية جاذبية لإدارة البنك التجاري، والمؤسسات المالية الوسيطة، إذ نجد أن الائتمان البنكي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف هامة، بحيث لا نبالغ عندما نقول إنه لم يعد ممكنًا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه، فعلى مستوى البنوك فإن القرض البنكي هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح. أما على مستوى الاقتصاد، فإن القرض البنكي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه. ومن أجل ذلك سوف نتناول في هذا المطلب السياسة الاقراضية ثم نعرض لحجم القروض الممنوحة في مصر ، وذلك علي النحو التالي :

الفرع الأول : السياسة الاقراضية .

الفرع الثاني : حجم القروض الممنوحة في مصر .

الفرع الأول

السياسة الإقراضية

(2) Prather Charles L Money and Banking ، Home wood Richard D Lrwin Inc 9th es .1959.p230.

(١١١٠)انظر تقرير البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢م،ص ١٢.

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض، يبين فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، ويمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها(١١١١). كما لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر، وفقًا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكلة التنظيمي، وحجم رأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة ومنها :

- الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية: فيجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييم الائتمان؛ وبذلك لا يحدث تباين للسياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، ولسياسة الائتمان، والقيود التي يضعها البنك المركزي.
- تقرير حدود ومجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص، ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها كل سنة على الأقل(١١١٢).

الفرع الثاني

القروض الممنوحة في مصر

لقد توسعت البنوك المصرية في نشاطها الإقراضي خلال الفترة الحالية والسابقة ، فقد سجل النشاط الإقراضي للبنوك زيادة قدرها ٣٨.٧ مليار جنيه بمعدل ٧.١% خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤م، مقابل ٤٢.٤ مليار جنيه بمعدل ٨.٤% خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣م، ليصل إجمالي تلك الأرصدة إلى ٥٨٧.٩ مليار جنيه وبما يمثل ٣٢.٤% من إجمالي الأصول، و ٤١.١% من إجمالي الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٤م. (١١١٣) كما قد سجل النشاط الإقراضي للبنوك زيادة قدرها ٢٢٤.٧ مليار جنيه بمعدل ٣١.٣% خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦م مقابل ١٣٠.١ مليار جنيه بمعدل ٢٢.١% خلال السنة المالية السابقة، ليصل إجمالي تلك الأرصدة إلى ٩٤٢.٧ مليار جنيه وبما يمثل ٣٣.١% من إجمالي الأصول، و٤٤.٥% من إجمالي الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٦م.(١١١٤)

المبحث الثالث

الدورُ الاستثماريُّ والتنموي للبنوك التجارية.

(١١١١) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ٢٠٠١م ، ص١١٨.

(١١١٢) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الغدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجماعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ١٢٤.

(١١١٣) انظر المجلة السنوية للبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤م ، ص ١٢ .

(١١١٤) انظر: المجلة السنوية للبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦م ، ص ٢٠.

تعتبر البنوك التّجاريّة أحد أهم المصادر المتاحة للتّمويل، لاستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع الاستثماريَّة، كما يعتبر الاستثمار أحد العناصر الهامّة الّتي تساهم في تحريك عجلة النّمو، وهو الطّريقة النّاجحة لإنشاء ومضاعفة الثّروات، وتحقيق جميع الأهداف الاقتصاديّة، وذلك من خلال المشاريع الاستثماريّة الّتي تسمح للمؤسّسات بتوسيع نشاطها، وبالتّالي تحقيق التّنمية الاقتصاديّة. كما يساهم القطاع المالي بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توفير الموارد اللازمة، لتلبية الاحتياجات الأساسية، إما بشكل مباشر، أو غير مباشر، ذلك لأن القطاع المالي يهتم بحشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، من خلال النظام المصرفي، أو قطاع التأمين، أو من خلال سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة، لاستخدام الخدمات التكنولوجية، وتوفير النقد الأجنبي من خلال التحويلات المالية، لهذه المنافسة الشرسة في قطاع الخدمات المالية كالقطاع المصرفي دورٌ هامٌّ في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، مكنتها من خلال وجود القدرة والآليات على تعبئة المدخرات المحلية من الموارد، لتستخدم بطريقة موصلة للأهداف الإنمائية. وبناء علي ذلك سوف نتناول هذا المبحث من خلال الآتي :

المطلب الأول : الدور الاستثماري للبنوك التجارية

المطلب الثاني : الدور التنموي للبنوك التجارية

المطلب الأول

الدور الاستثماري للبنوك التجارية

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته، أو جهوده، أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية، سواء أكان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة. ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج، الوجه الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (الاستغلال المباشر للمشروع)[١١١٥]. ومن أجل ذلك سنعرض في هذا المطلب تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية وتطبيقات للدور الاستثماري للبنوك في مصر، وذلك علي النحو التالي :

الفرع الأول : تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية

الفرع الثاني : تطبيقات للدور الاستثماري للبنوك في مصر

الفرع الأول

تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية

(١١١٥) د. يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، ، دار النهضة العربية، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٤م ،ص ١٨

يُعدُّ الاقتراض من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك، فهي تاجر أموال، إذ تحشد الأموال من جمهور المودعين ليعاد استثمارها بسعر فائدة أعلى لجمهور المقترضين. وحصول المستثمر على قرض بنكي مهما كانت صيغته، الهدف الرئيسي منه استثماره لتنمية ثروته وتطوير مشاريعه . فالبنك يسعى . باعتباره مؤسسة مالية . لتحقيق أرباح، وهو أولًا وأخيرًا تاجر، ويجب أن لا تقل الأرباح على ما تحققه المشاريع الاستثمارية الأخرى، والتي تتعرض لنفس درجة المخاطر، وعليه يجب على البنك أن يعيد توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، والتقليل من النفقات، حيث أن أرباح البنك تتمثل في الفرق بين الفائدة على القرض والفائدة على الإيداع، وبهذا يكون البنك قد ساهم في العملية الاستثمارية ، وجعل لنفسه أرباحًا من عملياته . وفي نفس السياق، يمكن القول بأن البنك يعتمد وبشكل رئيسي على الأموال المودعة من الزبائن، والتي يحقق منها ربحًا كبيرًا، والتي تعد بمثابة نقطة انطلاق العمليات البنكية، لأنه يعيد منحها في شكل قروض للمؤسسات المالية، أو حتى للبنوك الاستثمارية، وهذه الأخيرة تقوم بتغطية تكاليف المشاريع الاقتصادية للدولة، وهو الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في النمو باقتصاديات بلدانها .[١١١٦]

الفرع الثاني
تطبيقات للدور الاستثماري للبنوك في مصر

للعديد من البنوك المصرية دورا استثماريا كبيرا ، وسنعرض في هذا المطلب لأهم وأشهر البنوك المصرية ونوضح دورها الاستثماري وذلك علي النحو التالي :

أولا: البنك الأهلي:

لقد نجح البنك الأهلي في احصائية نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧م بتمويل ١٧ ألف و٨٠٠ مشروعًا بإجمالى تسهيلات بلغت ١٨.٦ مليار جنيه، الأمر الذى ساهم بنصيب مؤثر فى زيادة حجم محفظة الـ SMEsبالبنك، ليصل إجمالى المستخدم من القروض المباشرة وغير المباشرة فى هذا التاريخ إلى ٣٩.٨ مليار جنيه، تم منحها لما يزيد عن ٥٧.٤ ألف مشروع، وساهم فى نمو المحفظة بمعدل ٨٥% فى القيمة، وبمعدل ٢٨% فى عدد المشروعات المستفيدة ، كما أن ٧٣% من عدد المشروعات الصغيرة التى تم تمويلها حصلت على قروض تبلغ ١٥.٥ مليار جنيه، بغرض التوسع فى أنشطتها القائمة، بما يمثل ٨٣% من إجمالى التمويلات الممنوحة، وأن ٢٧% من عدد المشروعات الممولة كانت حديثة التأسيس [١١١٧]

ثانيا : بنك الاسكندرية:

(١١١٦) محمود محمد سعيفان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان ،٢٠٠٨م، ص١٦٥.

(١) انظر مقال أ/احمد يعقوب بعنوان: البنك الأهلى: ١٨.٦ مليار جنيه لـ١٧ ألف و٨٠٠ مشروع صغير ضمن مبادرة البنك المركزى جريدة اليوم السابع، تاريخ العدد الخميس، ١١ يناير ٢٠١٨م

http://www.youm7.com/story/2018/1/11.

يعتبر من أهم المشروعات التي قام بها بنك الاسكندرية أنه شارك "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" وذلك لدعم ورفع كفاءة الطاقة المتجددة في مصر، من خلال حزمة تمويلية بقيمة ٣٠ مليون دولار. حيث تم توقيع اتفاقية الشراكة خلال منتدى أعمال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠١٧م لمنطقة جنوب وشرق المتوسط(سيميد) والتي تأتي في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر 'GEFF' الذى يترأسه ثلاث مؤسسات مالية، وهي "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" و"بنك الاستثمار الأوروبي" و"الوكالة الفرنسية للتنمية"، والذي يهدف إلى تمويل الكيانات المملوكة للقطاع الخاص والأفراد المتخصصين في مجال الطاقة المتجددة لدعم الاستثمارات في هذا القطاع، وكذلك مشروعات كفاءة استخدام الطاقة.[١١١٨] وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم إمداد بنك الإسكندرية بالدعم التقني والفني الشامل الذي يُمكنه من تقييم الاستثمارات التي تحقق كفاءة في استخدام الطاقة، وكذلك مشروعات الطاقة المتجددة صغيرة الحجم، كما يحق للمشروعات المؤهلة الحصولَ على منح تصل إلى ١٥% من القيمة المالية الاجمالية للاستثمارات.

ثالثا : بنك القاهرة :

لقد نجح بنك القاهرة فى توقيع قرض مشترك بقيمة ٥٦٨ مليون جنيه؛ لتمويل مشروع شركة أرضك للتنمية والاستثمار العقارى «زيزينيا المستقبل» بحصة مشاركة قدرها ١٠٠ مليون جنيه. ومن هنا استراتيجية العمل الجديدة بالبنك وخطته التوسعية تستهدف منح أولوية كاملة لقطاع إئتمان الشركات، مع التركيز على تمويل مختلف المشروعات التنموية الكبرى التى تسهم فى مساندة خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م [١١١٩]

المطلب الثاني
الدور التنموي للبنوك التجارية

يبرز الدور التنموي للبنك من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، واقتصر الكلام عن دوره في رسم السياسة النقدية، والرقابة على النظام المالي، والإصدار النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة[١١٢٠]. ولكن قبل أن نوضح الدور التنموي، لابد أن نوضح مصادر تمويل تلك التنمية، والتي تمكن البنك من القيام بدورة في التمويل، ومن أجل ذلك سنتناول في هذا المطلب ما يلي :

الفرع الأول : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني : الدور التنموي للبنوك التجارية في الجزائر ومصر كأحدي الدول الآخذة في النمو .

الفرع الأول

---

(١) المرجع السابق .

(١١١٩) مقال بعنوان بنك القاهرة يشارك في قرض لمشروع زيزينيا المستقبل ، جريدة المال ، تم الاطلاع عليه يوم ١٠/١٠/٢٠٢٠م ، س ١٠ مساء ، http//:almalnews.com

(١١٢٠) مصطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م، ص٤١.

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى التمويل، والذي يقصد به" توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير المشروع، سواء في القطاعين الخاص أم العام، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة الخروج من هذه العقبة، والعمل بكافة السبل علي تكوين حجم رأسمال مناسب للتنمية[١١٢١]. وتنقسم مصادر التمويل إلي مصادر محلية ومصادر خارجية .

الفرع الثاني

الدور التنموي للبنوك التجارية في الجزائر ومصر كأحدي الدول الآخذة في النمو

تلعب البنوك دورًا بالغ الأهمية في عملية التنمية، فهي تقوم بدور الوسيط المالي الذي يعمل على جمع المدخرات، ثم يقوم بتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة، مما يجعلها من أهم مصادر تمويل التنمية، وتتزايد أهمية البنوك في الدول النامية، ومنها مصر والجزائر ، لسد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها، حيث إن الادخار المحلي هو عصب عملية التنمية، خاصة وأن الادخار الأجنبي لا تزيد نسبته في أي من الدول النامية عن ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب أن البنوك هي المسئولة عن رسم السياسة النقدية والائتمانية، واختيار الأساليب اللازمة لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ، وتزداد أهمية السياسة النقدية والائتمانية إذا علمنا أنه لا يُرْجَى نجاحٌ لخطط التنمية إذا لم نأخذ العوامل النقدية في حساباتنا، كما أن السياسة النقدية والائتمانية غير الملائمة تجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمرًا صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، وتتمثل صعوبة هذه السياسة في التوفيق بين متطلبات الاستقرار النقدي، ومتطلبات النمو الاقتصادي[١١٢٢]. ومن أجل ذلك سنعرض فيما يلي للدور التنموي للبنوك التجارية في الجزائر ومصر كأحدي الدول الآخذة بالنمو ، وذلك علي النحو التالي :

أولًا الجزائر:

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آلياتٍ مؤسسيَّةً وقانونيَّةً وماليّةً وداخليَّةً لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة، ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة . ويعد من أهم البنوك التي تساهم في التنمية في الجزائر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة وادي العثمانية للمشاريع الاستثمارية [١١٢٣]. وقد تطورت حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وادي العثمانية –للمشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠م . فقد بلغت نسبة مساهمة الوكالة في التمويل خلال هذه الفترة ١٠٠% في سنة ٢٠١٠ م، أما أقل نسبة مساهمة لها في سنة ٢٠٠٩م والتي تقدر

(١١٢١) على خريوش، خالد الزعبي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية, مجلة جامعة الملك عبد العزيز ,الاقتصاد والإدارة ، ٢٠٠٤م ، ص٦.

(١١٢٢) منال حلمي، "خصخصة البنوك في مصر" سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠م.

(١١٢٣) سخري كمال، رسالة ماجستير بعنوان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة وادي العثمانية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر ، بدون سنة نشر ، ص٤٣.

ب٣٧.١% ، ويعود سبب ذلك إلى أن الملفات المرفوضة كانت مبالغ القروض المطلوبة، فيها تفوق الحد الأقصى الموضوع من طرف البنك، وهو نفس سبب رفض بعض الملفات في سنوات ٢٠٠١و٢٠٠٠ م [١١٢٤].

ثانيًا: جمهورية مصر العربية:

تعتبر جمهورية مصر العربية من الدول الآخذة في النمو، وقد ارتفعت معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال السنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧م بالمقارنة بالسنة المالية السابقة عليها في ضوء تحسين وتيرة النمو في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة جاء النمو مدعومًا بقوة النشاط الاقتصادي في معظم الاقتصادات المتقدمة كما تحسن أداء الاقتصاديات الناشئة مع استمرار تعافي الاقتصاديات المصدرة للسلع الأولية، إلى جانب حفاظ الاقتصاد الصيني على وتيرة النمو التي حققها خلال السنة المالية السابقة، وهو ما انعكس علي تحسن معدلات نمو التجارة العالمية وقد ساعدت هذه العوامل على انخفاض معدلات البطالة بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، بينما تباينت اتجاهاتها على مستوى الاقتصاديات الناشئة. كما سجل معدل التضخم تصاعدًا ملحوظًا على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار الطاقة والطعام.([١١٢٥])

وتري الباحثة أننا نسير نحو مناخ اقتصادي دولي يقوم على الحرية والمبادرة الفردية، والمنافسة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإفساح المجال لقوى السوق؛ لتقوم بدورها في تخصيص الموارد، والانتقال بدور الدولة من دور المشارك في العملية الاقتصادية إلى دور المنظم لها. وتلعب المصارف التجارية دورًا هامًّا وبارزًا في تمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص. وزيادة النمو في الاقتصاد، فإلى جانب قبولها لودائع القطاعين الخاص والعام ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية، وتصدر قوائم مؤسسي الشركات الصناعية الجديدة والمشاركة في شراء شهادات الإيداع والسندات، وأسناد القرض المصدرة محليًّا، تقوم المصارف التجارية بممارسة دورها الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد القومي من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة في مصر.

المبحث الثالث

دَوْرُ البنوك التجارية المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في الوقت الذي يتراجع فيه دور البنوك في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، كنتيجة لتلك التحولات الجارفة، تستمر البنوك في لعب دورٍ أكثرِ عمقًا وأهمية ضمن اقتصاديات الدول النامية، ودول التحول الاقتصادي. فالقطاع المصرفي يلعب دورًا هامًّا في التنمية الاقتصادية، ولاسيما في البلدان النامية، مكَّنَها من خلال وجود القدرة والآليات على تعبئة المدخرات المحلية من الموارد، لتستخدم بالطريقة الموصلة للأهداف الإنمائية. وبناء علي ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث كالآتي :

المطلب الأول : مفهوم المشروع الصغير والمتوسط .

المطلب الثاني : دور البنوك التجارية المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول

مفهوم المشروع الصغير والمتوسط

(١) الاهرام الاقتصادي ، الاعداد ٢٠٥١-٢٠٥٦، ٢٠٠٨م .

(١١٢٥) أنظر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عن السنة المالية ٢٠١٦/ ٢٠١٧م ، ص ٢٢.

هناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط في الدول النامية ، وغالبًا ما يرتبط ذلك في طبيعة النظام الاقتصادي السائد، فضلًا عن مستوى النمو الاقتصادي في البلد. ففي سوريا مثلا حدد القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل، في حين المشروعات المتوسطة هي تلك التي يتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠- ٣٠ عاملًا. وما عدا ذلك فهو في عداد المشاريع الكبيرة. بينما في لبنان فإن حجم المنشآت بناء على معيار عدد العاملين تعد منشأة حرفية، تلك التي يعمل فيها خمسة عاملين أو أقل، وتعد منشأة صغيرة التي يعمل فيها بين خمسة إلى تسعة أفراد، أما المتوسطة فهي التي يعمل فيها عدد العاملين يتراوح بين عشرة إلى تسعة وتسعين عاملًا. وما عدا ذلك فهي منشآت كبيرة.([١١٢٦])

أما في مصر فقد قرر طارق عامر، محافظ البنك المركزي، وضع تعريفات محددة جديدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية، بما يساعد في زيادة حجم التمويلات والتسهيلات المقدمة لها، في ضوء الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأكيدا على دور البنوك في تمويل تلك الشركات وتنمية الاقتصاد القومي، وتوفير فرص العمل للشباب، وخفض نسب البطالة. ووضع البنك المركزي ثلاثة معايير أساسية لتعريف المشروعات، هي: حجم الأعمال(نسبة المبيعات مقابل الإيرادات السنوية)، وحجم العمالة، ورأس المال المدفوع([١١٢٧]). وبعد التعرض لمفهوم المشروع الصغير والمتوسط نعرض لمدي أهمية هذا المشروع والصعوبات التي تواجهه ، وذلك من خلال الآتي :

الفرع الأول : أهمية المشروعات الصغيرة

الفرع الثاني :التحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك.

الفرع الأول

أهمية المشروعات الصغيرة

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقًا أساسيًّا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أوْلَت دولٌ كثيرةٌ هذه المشاريع اهتمامًا متزايدًا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل، ووفقًا للإمكانيات المتاحة. ونظرًا لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بعد أن أثبتتْ قدرتَها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة.(١١٢٨)

ومما يؤكد مدى أهمية الصناعات الصغيرة في مصر، أنه خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م حدث تحسُّنٌ كبيرٌ في أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت مساهمة تلك المجموعة من الصناعات من

(١١٢٦) بيان حرب : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٢) ، عدد (٢) ، ٢٠٠٦م ، ص١٢٠،١١٨.

(١١٢٧) نقلا عن جريدة الوطن بتاريخ ٢٠-٤-٢٠١٧م مقال الاستاذ اسماعيل حماد

http://www.elwatannews.com/news/details/853427

(١١٢٨) محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،سلسلة المدرب العلمية، مصر ، ٢٠٠٢م ، ص٢١.

صافي القيمة المضافة إلى ٣٥,٦%؛ وبناءً عليه ارتفعت أيضًا نسبة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية، لتصل إلى ٣٠,١%[١١٢٩].

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة صعوبات تحول دون قيام البنوك بتمويلها، وقد يكون من أهم هذه الصعوبات التي يمكن أن يطلق عليها تحديات، هو ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان في هذه النوعية من المشروعات. فما زالت المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مما يدفع بأصحاب هذه المشروعات للتخلي عنها عند مواجهة بعض المعوقات. ويمكن تصنيف هذه المعوقات في أنواع الصعوبات التالية ([١١٣٠]):

صعوبات ادارية ، وصعوبات تمويلية([١١٣١])وأيضا صعوبات تسويقية ،وكذلك صعوبات فنية وصعوبات تنظيمية.

المطلب الثالث

دور البنوك التجارية المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

للبنوك المصرية دورا كبيرا في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ، ([١١٣٢]) .ومؤخرًا، قامت الحكومة المصرية بضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة التجارة والصناعة، ليصبح اسمها وزارة التجارة والصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.([١١٣٣]) ايمانا منها بأهمية المشروعات الصغيرة ، وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على سياسة البنوك المصرية من خلال عرض دور البنك المركزي، ثم البنوك المصرية ، ولذلك سنقوم بتقسيم هذا المطلب كالآتي :

الفرع الأول : دور البنك المركزي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني : دور البنوك المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول

دور البنك المركزي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

للبنك المركزي المصري دورا كبيرا وفعالا في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة في مصر ، فيقوم البنك المركزي المصري منذ العام ٢٠٠٨م بتوجيه الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إصدار قرارات لتشجيع المصارف على زيادة التمويل له. فعلى سبيل المثال، أعفى البنك المركزي المصري منذ العام ٢٠٠٩م المصارف التي تمنح قروضًا وتسهيلاتٍ ائتمانيةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لديه. كما جرى تأسيس 'الشركة المصرية للاستعلام الائتماني لتوفير قاعدة بيانات تاريخية عن عملاء هذا القطاع. وتمثل قاعدة بيانات

(١١٢٩) راما السيد أحمد سعيد، السياسة الصناعية المصرية في ضوء التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي: تحليل نقدي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١١م، ص ١٤٢.

(١١٣٠) د. إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، ٢٠٠٥م.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، جمهورية مصر العربية ، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) ، اصدار أغسطس ٢٠١٦م ، ص ٢٩ .

(١١٣٢) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، المرجع السابق

(١١٣٣) انظر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٢٠١٠/٢٠١١م .

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأساس في عملية اتخاذ القرار، وصياغة الاستراتيجيات الملائمة، ووضع البرامج والسياسات المصرفية المناسبة لتيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد صدر عن البنك المركزي المصري القرار رقم ٢٠٠٨/٢٤٠٨م بجلسته المنعقدة في١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م بشأن تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأوصى بنشر القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٠٩م

كما كان للبنك المركزي المصري دورا هاما خلال أزمة كورونا من خلال الخطوات والاجراءات الهامة التي تهدف إلي التخفيف من حدة أزمة فيروس كورونا علي القطاع الاقتصادي فهذه المبادرات أسهمت بفاعلية في التصدي لأزمة فيروس كورونا ، والحفاظ علي معدلات جيدة في المؤشرات الاقتصادية مقارنة بدول كثيرة ، وقد أصدر البنك المركزي المصري ما يقرب من ١٧ قرارا ومبادرة كانت هي السبيل الأكبر والدافع الوحيد نحو حماية كافة القطاعات الاقتصادية بمختلف شرائحها سواء أعلي مستوي المشروعات الصغيرة أو المتوسطة ، أو الكبيرة ، ومن هذه المبادرات : تخفيض سعر الفائدة بنحو ٣٠٠ نقطة ، وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية ، وكذلك تنشيط التعاملات المالية الالكترونية ، وإتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ، بالإضافة إلي تعديل سعر العائد علي مبادرات البنك المركزي ، ومبادرة دعم القطاع الخاص ([١١٣٤]).

الفرع الثاني

دور البنوك المصرية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولا : البنك الأهلي المصري

يعد البنك الأهلي المصري أقدم وأعرق البنوك التجارية المصرية، حيث أنشئ في ٢٥ يونيو ١٨٩٨م برأسمال مليون جنيه استرليني، وقد تطورت وظائف البنك وأعماله بشكل مستمر عبر تاريخه الممتد وفقًا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. وفي إطار مساندة الاقتصاد القومي نحو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغ إجمالي محفظة القروض المقدمة لهذه المشروعات نحو ٢٤,٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٥١% عن العام السابق، تتضمن ٢,٧ مليار جنيه في إطار تفعيل مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والصغيرة جدًا لنحو ٤٧٣٤ عميل خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦م. هذا إلى جانب قيام البنك بالتوسع في تمويل الوحدات السكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل، وفقًا لمبادرة البنك المركزي المصرى ، ليبلغ إجمالي محفظة القروض الموجهة لتلك الشريحة نحو ٨٠٠ مليون جنيه ([١١٣٥]).

أما عن دور البنك الأهلي المصري في ظل أزمة فيروس كورونا ، فعلي الرغم من أزمة انتشار فيروس كورونا إلا أن هذه الأزمة لم تؤثر علي حجم تمويلات ودعم البنك الأهلي للمشروعات متناهية الصغيرة والصغيرة والمتوسطة ، فتم زيادة محفظة التمويل بمبلغ قدره ٦.٥٥ مليار جنيه خلال أول ٤ أشهر من العام الحالي ٢٠٢٠م . كما ارتفعت إجمالي محفظة تمويل هذه المشروعات إلي ٧٢.٥ مليار جنيه بنهاية أبريل الماضي مقابل ٦٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩م . وتتسم شروط تمويل البنك الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة والبعد عن

---

(1) موقع بنوك مصر ، http//:www.febgate.com ، تم النشر بتاريخ السبت ١١ يوليو ٢٠٢٠م ، الساعة ٢:٥ مساء ، تم الاطلاع عليه ٢٠٢٠/١٠/٢١م علي الساعة ٩:٠٠ مساء .

(١١٣٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابق ، ص ٦٦.

التعقيد وسهولة الاجراءات ، بالإضافة إلي أن البنك الأهلي يقدم التمويل لجميع المجالات سواء من خلال البرامج التمويلية للبنك أو عبر مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في : برامج التمويل في اطار مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة بسعر عائد ٥% بشرط حجم مبيعات من مليون دجنيه إلي أقل من ٥٠ مليون جنيه . والمشروعات المتوسطة بسعر عائد ٧% ([١١٣٦]).

ثانيا : بنك مصر

يقوم بنك مصر بتجربة رائدة في دعم المشروعات الصغيرة من خلال تنفيذ برنامجين:

الأول: لتمويل الصناعات الصغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المشروعات الصغيرة القائمة على الإحلال بالتجديد من خلال توفير تسهيلات ائتمانية، وذلك بغرض تطوير هذه المشروعات[١١٣٧]. من خلال العقود الموقعة بين بنك مصر والصندوق الاجتماعي للتنمية، والبالغ عددها ١٥ عقدا بقيمة إجمالية ٤٧٥ مليون جم، مستخدم منها حوالي ٧٥%.

والثاني: بتخصيص شرائح مالية(كل شريحة تبلغ قيمتها ٥٠ مليون جنيه) من موارد البنك، لمنح قروض لتمويل الصناعات الصغيرة، سواء المشروعات القائمة التي تحتاج إلى تنمية وتطوير– بداية من المشروع الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية ٥٠ ألف جنيه وحتى ٢٠٠ ألف جنيه– أو المشروعات الجديدة.

كما كان لبنك مصر دورا فعالا في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل أزمة كورونا ، وقد بلغت حجم التمويلات التي ضخها بنك مصر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنهاية يونيو ٢٠٢٠م (٤٠) مليار جنيه . كما ضخ البنك تمويلات لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر بلغ نحو(٣٩.٨) مليار جنيه في يوليو ٢٠٢٠م ([١١٣٨]).

ثالثا : البنك الوطني للتنمية

تم تأسيس البنك الوطني للتنمية كبنك تجاري في يونيه ١٩٨٠م برأسمال هو خمسون مليون جنيه مصري، بهدف القيام بعمليات التنمية الاقتصادية في مصر على مستوى القطاع الخاص، بدأ البنك في عام ١٩٩٢م في إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ببرنامج المشروعات الريفية الصغيرة، من خلال أربعة فروع في محافظتي دمياط والشرقية وبتمويل مع اليونيسيف وهيئة المعونة الكندية CIDA ومؤسسة فورد لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد استعان البنك بإجراءات موسمية مبتكرة، وقام بتطوير القدرة المؤسسية لإقراض المنشآت الصغيرة، بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية، فضلًا عن مشاركة البنك بموارده الذاتية، ويقدم البنك قروضًا صغيرة الحجم(تصل في البداية إلى نحو ١٥٠ دولار) ولفترة تصل إلى سنة، وتزداد مبالغ القروض بانتظام العميل في السداد.

---

(١) أحمد جلال ، مقال بعنوان " قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنك الأهلي المصري " ، موقع أموال الغد ، تم النشر بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٢٠م ، الساعة ٧:٣ مساء ، تم الاطلاع عليه يوم ٢٠٢٠/١٠/٢١م علي الساعة ٢ مساء .

(١١٣٧) موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤–٢٠٠٠م، المجلد السادس والعشرون– رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، ص١٢٣.

(١) مقال بعنوان " الأهلي " و " مصر " يتوسعان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منشور علي موقع بنكي بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م ، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١م علي الساعة ٢ مساء https//:www.bankgate.com

خاتمة :

للبنوك دورا هاما في التنمية الاقتصادية؛ فهي تعتبر أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي؛ حيث تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية. فالبنوك التجارية تؤدي دورا هاما وبارزا في تمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص. فإلى جانب قبولها لودائع القطاعين الخاص والعام ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية، وتصَدُّرِ قوائم مؤسسي الشركات الصناعية الجديدة، والمشاركة في شراء شهادات الإيداع والسندات وأسناد القروض المصدرة محليا، تقوم المصارف التجارية بممارسة دورها الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد القومي من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع العربية

١- الكتب العلمية :

١. إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، ٢٠٠٥م.
٢. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م.
٣. حياة شحاته ، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة مصر، ١٩٩٩م .
٤. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢م .
٥. راشد البراوي، والموسوعة الاقتصادية: دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٧١ م
٦. زكريا الدوري، يسرا السامرائي البنوك المركزية والسياسات النقدية ،ط ١ ، مجلد ١ ، دار اليازوري العلمية، الأردن ٢٠١٢م .
٧. سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م .
٨. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ٢٠٠١م .
٩. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الغدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجماعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤م .
١٠. عبد الحليم الشواربي ،إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٩ م .
١١. عبد الغفار أبو قحف حنفي، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١ م .
١٢. محمود محمد سعيفان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان ،٢٠٠٨م
١٣. محمود سمير الشرقاوي، القانون التجاري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨١م.
١٤. محمد صالح الحناوي، وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ،الدار الجامعية ، مصر ١٩٩٨م .
١٥. مصطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م.
١٦. مصطفي كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م.
١٧. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتحاد القرارات، الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث، ٢٠٠٣م.
١٨. يحيى عبد الرحمن رضا، الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية، ، دار النهضة العربية، مصر ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٢- الرسائل الجامعية :

١. راما السيد أحمد سعيد، السياسة الصناعية المصرية في ضوء التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي: تحليل نقدي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١١م.
٢. سخري كمال، رسالة ماجستير بعنوان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة وادي العثمانية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر ، بدون سنة نشر.
٣. محمود محمد السيد إبراهيم، الإثار الاقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال علي القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه كلية التجارة، قسم الاقتصاد ، جامعة عبن شمس ٢٠١٥م.
٤. منال حلمي، "خصخصة البنوك في مصر" سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠م.

٣- الدوريات والمؤتمرات :

١. أحمد جلال ، مقال بعنوان " قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنك الأهلي المصري " ، موقع أموال الغد ، تم النشر بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠٢٠م ، الساعة ٧:٣ مساء ، تم الاطلاع عليه يوم ٢٠٢٠/١٠/٢١م علي الساعة ٢ مساء .
٢. أحمد يعقوب مقال بعنوان: البنك الأهلى: ١٨.٦ مليار جنيه لـ١٧ ألف و٨٠٠ مشروع صغير ضمن مبادرة البنك المركزى جريدة اليوم السابع، تاريخ العدد الخميس، ١١ يناير ٢٠١٨م.
٣. الاهرام الاقتصادي ، الاعداد ٢٠٥١-٢٠٥٦، ٢٠٠٨م .
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، جمهورية مصر العربية ، دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) ، اصدار أغسطس ٢٠١٦م.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، مصر في أرقام ، اصدار مارس ، بدون سنة نشر .
٦. بيان حرب : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٢) ، عدد (٢) ، ٢٠٠٦م ، ص١٢٠،١١٨.
٧. المجلة السنوية للبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١١ /٢٠١٢م .
٨. المجلة السنوية للبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤م .
٩. المجلة السنوية للبنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦م .
١٠. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٢٠١٠/٢٠١١م .
١١. السنوسى محمد الزوام ،أ. مختار محمد ابراهيم ورقة عمل بعنوان(إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية) مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادي العالمية على منظمات الإعمال(التحديات – الفرص – الآفاق) المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة١١ نوفمبر ٢٠٠٩م ،في الفترة من ١٠قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها ، ليبيا.
١٢. على خريوش، خالد الزعبي، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة ، ٢٠٠٤م.

١٣. عبدالعزيز الدغيم، التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦م.
١٤. مرمر سليمان ويصا، آدبيات القطاع المالي، ودور البنوك وأهمية مقررات لجنة بازل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس ، كلية التجارة، ٢٠١٥م .
١٥. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،سلسلة المدرب العلمية، مصر ، ٢٠٠٢م.
١٦. موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤-٢٠٠٠م، المجلد السادس والعشرون- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة .
١٧. مقال بعنوان بنك القاهرة يشارك في قرض لمشروع زيزينيا المستقبل ، جريدة المال ، تم النشر يوم الأربعاء ١٤ مارس ٢٠١٨م ، الساعة ٢:٢٠مساء ، تم الاطلاع عليه يوم ٢٠٢٠/١٠/١٠م ، س ١٠ مساء .
١٨. مقال بعنوان " الأهلي " و " مصر " يتوسعان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منشور علي موقع بنكي بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م .

ثانيا : المراجع الأجنبية

(1) Prather Charles L Money and Banking (Home wood Richard D LrwinInc) 9th es .1959.p230.

ثالثا : مواقع الانترنت

(1) http://www.youm7.com/story/2018/1/11.
(2)http//:almalnews.com
(3) http://www.elwatannews.com/news/details/853427
(4) http//:www.febgate.com
(5) https//:www.bankgate.com